الحوكمة كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل المواصفة الدولية إيزو 26000 - دراسة حالة مؤسسة الرويبة NCA Rouiba-

Governance as a mechanism to enhance the social responsibility of economic institutions under ISO 26000 - A study of the case of NCA Rouiba –

ليلى ريمة هيدوب[1،*] ، الطاهر بن عمارة[2] ، محمد زرقون[3]

[1]كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) (Hidoubleila@hotmail.fr)
[2]كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) (Tahaer.benamara@gmail.com)
[3]كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) (Zergounemed@gmail.com)

تاريخ القبول: (28 نوفمبر 2017 في إطار الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر)

ملخص : عرفت العقود الماضية سلسلة أزمات اقتصادية و مالية وكوارث أخلاقية و بيئية للشركات الكبرى، ما دفع العديد من الهيئات و المنظمات إلى تطوير مفهوم حوكمة الشركات و مبادئها و مجالات تطبيقها، فالمؤسسات مطالبة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات من أجل تحقيق المسؤولية اتجاه أصحاب المصالح و بالتالي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع عند ممارسة أعمالها. وبهدف تعريف و توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية و جعله قابلا للتطبيق في المنظمات التي ترغب في تحمل تبعات أثار نشاطاتها و قراراتها على البيئة والمجتمع وضعت المنظمة الدولية للمعايرة مواصفة ارشادية أطلق عليها (ISO26000).

لذا هدفت الدراسة إلى التعرف على قواعد الحوكمة و المسؤولية الاجتماعية وكذا فهم العلاقة التي تربط بينهما.

الكلمات المفتاح : حوكمة، مسؤولية اجتماعية، ايزو 26000، مجتمع، بيئة.

Abstract : The past decades have been characterized by a series of economic and financial crises and moral and environmental disasters for large companies. This led many organizations to develop the concept of corporate governance and its principles and fields of application. Institutions are required to apply the rules of corporate governance in order to achieve responsibility towards the stakeholders. Social responsibility towards society in the exercise of its work. In order to define and clarify the concept of social responsibility and make it applicable in organizations that wish to bear the consequences of their activities and decisions on the environment and society, the International Organization for Standardization (ISO 26000). The study aimed to identify the rules of governance and social responsibility and to understand the relationship between them.

Keywords : Governance, ISO 26000, Social Responsibility, Environment.

مقدمـــة:

علم المحاسبة هو علم اجتماعي ، تجده مرتبط بالعديد من العلوم الأخرى لتحقيق مصالح البشر ، كالملاك و المستثمرين وإدارة المؤسسة والجهات الحكومية والتشريعية وأطراف أخرى عديدة، ومن المعروف أن طبيعة بيئة العمل المحلية التجدد والتطور بما يلائم واحتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع ، وتلبية لاحتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع وجب على المؤسسة تطوير آلياتها وإجراءاتها بشكل مستمر.

وفي الآونة الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية حيث تسعى دول العالم إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة ، وقد لقيت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها البيئية والموارد الطبيعية اهتمامًا من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، باعتبارها مصدر للمعلومات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة بالدول المختلفة ، وذلك باعتبارها العنصر الرئيس المؤثر في إعداد وتخطيط سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأيضًا لتأثير معدلات التنمية التي ترغب كل دولة من دول العالم تحقيقها في مستوى وجودة البيئة.

* المؤلف المرسل.

لذا توجب على المؤسسات تبني مبادئ و أسس حوكمة الشركات الذي يمكن هذه المؤسسات من بناء نظام متين للتوجيه و الارشاد و التحكيم ، يتم من خلاله ضبط جميع الأعمال و العمليات و المعاملات داخل المؤسسة و خارجها مما يسمح لها بتحسين أدائها الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، و إدارة الموارد بكفاءة و نزاهة و زيادة الانتاجية و حماية حقوق العاملين و المجتمع.

إشكالية الدراسة : في ظل تخلي الدولة عن القيام بالعديد من أدوارها الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمية ، مما جعل المؤسسات الاقتصادية تقوم بهذه الأدوار أصبح من اللازم تطبيق الحوكمة باعتبارها مصطلح يتقيد و يرتبط به مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، لذا وجب علينا ان نطرح التساؤل التالي : **ما مدى مساهمة الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل معيار ايزو 26000 ؟**

الأسئلة الفرعية : من الاشكالية السابقة تتبادر إلى أذهاننا مجموعة أسئلة فرعية نصيغها كما يلي :

1. ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية وفق معيار ايزو 26000 ؟
2. إلى أي مدى يرتبط مفهوم الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية ؟
3. هل تتبنى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية معايير المسؤولية الاجتماعية ، و ما مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة ؟

فرضيات الدراسة :

- إن تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات يساهم بشكل وثيق في إلزام المؤسسات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ؛
- تلتزم مؤسسة الرويبة للتعليب NCA ROUIBA بمبادئ حوكمة الشركات كما تتبنى معايير المسؤولية الاجتماعية ما ينعكس ايجابا على أدائها المالي .

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد المواضيع الهامة و الحديثة المطروحة خصوصا منذ السنوات الأخيرة ، فالعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة و تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية يعتبر حديث الساعة لما له من أهمية على الصعيد الوطني و الدولي فهما يساهمان في تحقيق التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على المؤسسة و كل الأطراف التي تربطها علاقة بالمؤسسة ،بعدما كان الاعتقاد السائد بأنها لا تعود بالنفع إلا على المجتمع فقط.

منهجية الدراسة : لغرض الاجابة على اشكالية الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي و الذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا ، إضافة إلى الإعتماد على منهج دراسة الحالة و ذلك بتطبيق هذه المفاهيم على المؤسسة الوطنية للتعليب NCA ROUIBA. و لغرض دراسة و عرض هذا الموضوع قمنا بتجزئته إلى المحاور الأساسية التالية :

- ✓ **المحور الأول: مدخل للمسؤولية الاجتماعية ؛**
- ✓ **المحور الثاني: الإطار النظري لحوكمة الشركات ؛**
- ✓ **المحور الثالث: دور الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة NCA ROUIBA.**

أولا : مدخل للمسؤولية الاجتماعية .

1. الجذور التاريخية لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

في بداية الأمر ظهرت فكرة المسؤولية الاجتماعية عقب الثورة الصناعية وارتبط نشوءها بقيام المشاريع الصناعية وما عاشته المؤسسات في تلك الفترة من تقدم بفضل مختلف الاختراعات العلمية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق الهدف الأسمى للمؤسسة المتمثل في تعظيم الأرباح مستترفة بذلك كل الموارد المتاحة من طبيعة وبشرية حيث تم تشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة وفي ظروف عمل قاسية وأجور متدنية ، مفترضة أن مسؤولية المؤسسة تنحصر في إنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع فقط والتي من خلالها تحقق عوائد مجزية للمالكين.

وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين ولكن مع تضخم حجم المؤسسات وما رافق ذلك من أزمات اقتصادية واستغلال للأيدي العاملة وتدني الأجور وظهور التكتلات النقابية برزت مرحلة جديدة كان من خلالها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية من جهة كتأمين السلامة والأمن في مكان العمل ، تقليص ساعات العمل ، الرعاية الصحية.....الخ،ومن جهة أخرى وكتخفيف للضغوط الكبيرة التي أفرزها التأثير المتزايد على البيئة اتجهت المؤسسات إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الخارجية والمرتبطة بالبيئة ، الزبائن ، المنافسين ، الحكومة ، الموردين.....وبهذا الصدد أشار Henry L.Gantt إلى أن "جمهور المواطنين يكونون على استعداد لخلق أجواء التعارض والتضاد إذا أهملت إدارة الأعمال مسؤوليتها الاجتماعية تجاههم "[1].

وبتجاوز النظرة الضيقة للمؤسسات أحادية الهدف التي تسعى لتحقيق أقصى الأرباح على حساب الأفراد والمجتمع وبروز اتجاه جديد يدعو إلى توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتبني هذه الفكرة ، أصبحت المؤسسة أكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها وبذلك ظهرت مرحلة سميت ب " نوعية الحياة للفرد" وتقديم المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد.

وقد وردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي حينما أوضح"Sheldon" أن "مسؤولية كل مؤسسة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع".وفي عام 1972 أوصى المؤتمر المنعقد بجامعة كاليفورنيا تحت شعار " المسؤولية الاجتماعية للبيئة لمنظمات الأعمال " بضرورة "إلزام كافة المؤسسات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد " .

وباستجابة العديد من المؤسسات لهذا الطرح الجديد وتبنيها لفكرة المسؤولية الاجتماعية ببعديها الداخلي والخارجي شجع المشرع القانوني على وضع الضوابط والقواعد القانونية ليضفي سمة الإلزام للتحقق من وفاء تلك المؤسسات بهذه المسؤولية وليؤكد على أن الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد خيارا أمام المؤسسات وإنما هو أمر ملزم للاستمرار والبقاء ضمن المجتمع ، وفي هذا الصدد دعت لجنة التطوير الاقتصادي بأمريكا المؤسسات إلى إعادة النظر في أفقها الاجتماعي وأن يكون تأسيسها معتمدا على كونها منظمات اقتصادية – اجتماعية لا يقتصر عملها على تحقيق الأهداف الاقتصادية فقط دون الأهداف الأخرى[2].

2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية و أسباب الاهتمام بها :

1.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يتطور مع تقدم المجتمع وتطور توقعاته ، إذ لا يوجد تعريف يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها.ويسلم عادة أن المسؤولية الاجتماعية ليست عملا خيريا من جانب المؤسسة ولا امتثالا مطلقا للقانون ، والقاسم المشترك بين أكثرية التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها قصد تحسين أثرها في المجتمع.

وتتمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في إدارتها للأعمال بطريقة تستوفي أو تتجاوز توقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية والعمومية في إدارة الأعمال ، وتعتبر المؤسسات الرائدة أن المسؤولية الاجتماعية هي أكثر من مجموعة الممارسات المنفردة أو الأعمال العرضية أو المبادرات التي ستبررها علاقات السوق أو العلاقات القائمة مع الجمهور أو غيرها من فوائد الأعمال التجارية[3].

و تعتبر المسؤولية الاجتماعية مجموعة من السياسات والإجراءات و الأفعال ، إضافة إلى الاعتبارات الأخلاقية والالتزامات التي تعتنقها المنظمة وتؤمن بها أكثر من كونها أداء للتعامل مع المجتمع وتطبيقها للعديد من الأنشطة كجزء من متطلبات مساهمتها بالمجتمع على نحوٍ فاعل دون إلحاق الضرر بالمجتمع؛ بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع وبناء صورة ذهنية إيجابية وبما ينسجم مع قدراتها وإمكاناتها[4].

2.2. أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية :

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف حكومات بعض الدول ومن طرف المؤسسات ذاتها منها ما يلي:

- ظهور مجموعات الضغط التي تنادي بالاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها وتتدخل في عمل المؤسسات التي تضر بها وإلزامها على تلافي ذلك والإسهام في إيجاد الحلول لها من خلال البحث وتقديم المساهمات المالية؛
- تجنب التدخل الحكومي في قرارات المؤسسة ، حيث أن عدم استجابة المؤسسة إلى ضغوطات الرأي العام والمجتمع في التعامل مع المشكلات الاجتماعية قد يعرضها إلى عقوبات؛
- الرغبة في استمرار المؤسسة واقتناعها بأنها لا يمكن أن تنمو و تتطور في مجتمع مليء بالمشكلات الاجتماعية والبيئية؛
- ظهور القوى السياسية والنقابات العمالية وتدخلها في القضايا الاجتماعية المتعلقة بأفراد المؤسسة من حيث الرعاية الصحية والمهنية والاجتماعية اللائقة؛
- الرغبة في تحسين صورة المؤسسة لدى جمهور المجتمع؛
- تحقيق فكرة الانتماء والولاء لدى أفراد المؤسسة من خلال الاهتمام بمشاكلهم الاجتماعية والمهنية والصحية مما يساعد على رفع روحهم المعنوية مما ينعكس على زيادة إنتاجيتهم؛
- تطور الفكر الإداري والأخذ بفكرة التسيير المتكامل من خلال الاهتمام المتوازن بجميع الأطراف المهتمة بالمؤسسة[5].

3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية :

و تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد تعد مترابطة و متكاملة فيما بينها لتشكل في نهاية المطاف فلسفة المسؤولية الاجتماعية التي تسعى المنظمة إلى تبنيها بما يحقق لها الأهداف المرجوة و تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي :

الجدول (01): أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
المسؤولية اتجاه المجتمع	**المسؤولية اتجاه حماية المستهلك**	**المسؤولية الأخلاقية**	**المسؤولية اتجاه حماية البيئة**
❖ إنجاز المشاريع الأساسية ❖ تقديم الهبات والتبرعات ❖ توفير فرص العمل للنساء وللمعاقين ❖ المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية ❖ المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	❖ التبيين ❖ السعر ❖ الضمان ❖ التعبئة والتغليف ❖ التوزيع ❖ الإعلان ❖ المقاييس والأوزان ❖ النقل والتخزين	❖ تناسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع ❖ عدم احتكار المنتجات ❖ وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة ❖ تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية ❖ عدم التحايل بالأسعار	❖ الالتزام بالتشريعات البيئية ❖ الاقتصاد في استخدام الموارد ❖ الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة ❖ تجنب مسببات التلوث ❖ آلية التخلص من النفايات ❖ المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة ❖ للمواد الخام والطاقة

المصدر: فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك (دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية)**، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية، 2003،ص4.

و وفقا لهذا التصنيف تتحدد المسئولية الاجتماعية بأربعة جوانب هي :

1. **المسئولية الاقتصادية** : ويقصد بها التزام منظمة الأعمال بأن تكون منتجة و أن تحقق أقصى ربحية ممكنة للمالكين و حملة الأسهم إضافة إلى أن تحقق موقف تنافسي قوي و أن تنجز بكفاءة عالية . ومن ناحية أخرى أن توفر فرص عمل و مدخولات للأفراد العاملين و أن تساهم في التقدم التقني وفي خلق سلع و خدمات تساهم في تطوير المجتمع[6].
2. **المسئولية القانونية** : هي التزام منظمة الأعمال بإنجاز المسئوليات الاقتصادية ضمن الأطر القانونية للدولة و القواعد المتفق عليها . فهي تجسد العمليات العادلة كما هو منصوص عليها من قبل المشرعين ، مثال ذلك أمن العاملين و المقاييس البيئية و قوانين الضريبة وضمان تطبيقها بشكل صحيح و متساوي و أن تفي بالتزاماتها القانونية و أن تفي بما لا يقل عن الحد القانوني الأدنى من المتطلبات القانونية اللازم لمنتوجاتها .
3. **المسئولية الأخلاقية** : ويقصد بها الالتزام باحترام المعايير و القواعد والتوقعات الأخلاقية للمجتمع حتى ما لم يتم تدوينه ، كما يشير إلى احترام تطور المفاهيم و القيم الجديدة التي تعكس اهتمامات افراد المجتمع و التي قد تتطور مستقبلا لتصبح تشريعات و قوانين .فالمسئولية الأخلاقية تتفاعل بشكل حيوي مع المسئولية القانونية بهدف توسيعها لتشمل مستويات أعلى مما حدده القانون. إضافة إلى ذلك عدم انتهاك المبادئ الأخلاقية ويقصد بذلك مبادئ العدالة و الإنصاف و النزاهة و تجنب الأذى تجاه البشر و الطبيعة . و تذهب المسئولية الأخلاقية إلى أبعد مما هو قانوني وبما يتجاوز اللوائح كاحترام الفرد و الوقاية,الظلم الاجتماعي[7].
4. **المسئولية الخيرية** :هي قرار المنظمة الطوعي في المساهمة بتوفير المصادر المادية من أجل تحقيق رخاء و رفاه المجتمع . وهي تنطوي على الهبات و المنح التي تصرف لتحقيق أهداف أساسية كقضايا كمكافحة الفقر و مكافحة الأمية والوقاية من الأمراض ، ومساعدة المؤسسات التعليمية و الثقافية و الخيرية ، وتشجيع العمل التطوعي لموظفيها . ومع ذلك ينظر إليها باعتبارها المسئولية الأقل أهمية بالنسبة للمجتمع .حيث تسبقها من حيث الأهمية المسئوليات الثلاثة الأخرى[8].

و يرى **Carroll** أن المسؤولية الاجتماعية تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية تتمثل في :

الشكل (01): هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية

المصدر: د. طاهر محسن المنصور الغالبي، د.صالح مهدي محسن العامري، **"المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع"**، دار. وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008 ، ص 93.

4. المسؤولية الاجتماعية في ظل معيار ايزو 26000 :

مواصفة الآيزو 26000 هي مواصفة دولية جديدة أطلقتها المنظمة الدولية للمعايير هدفها إعطاء إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و يتم استخدامها من قبل جميع المنظمات على اختلاف أنواعها في كلا القطاعين العام و الخاص ، و تعمل على مساعدة المنظمات على دعم جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا و الذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة و توفر منظمة الايزو " قيمة مضافة لكل المبادرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ، من خلال عرض مجموعة من الإرشادات و التوجيهات المتكاملة ، ترتكز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح ، و تشجع هذه المواصفة أيضا على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعي في العالم ككل".

و تمثل المواصفة دليلا إرشاديا لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية و هي تهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للشركات ، و قد مرت المواصفة بمرحلة اعداد طويلة انتهت بإطلاقها في عام 2010.[9]

والمنظمة الدولية للتقييس عند إعدادها للمواصفة فإنها ترجو منها تصور واقع وأداء المؤسسات عند أخذها بمفهوم المسئولية الاجتماعية الذي يمكن أن يؤثر على ميزتها التنافسية ، سمعتها ، والقدرة على جذب وإبقاء مواردها البشرية العاملة بها ، زبائنها وعملائها ، الاهتمام بالجانب المعنوي للعمال والتزامهم وإنتاجيتهم ، التأثير على نظرة المالكين والمستثمرين فيها وكذلك الجهات الراعية لنشاطاتها والمجتمع المالي ، علاقة المؤسسة بالشركات الأخرى ، الحكومات ، الإعلام و الصحافة ، مورديها وعملائها والمجتمع الذي تعمل فيه. وهي موجهة في الأساس لمساعدة منظمات الأعمال على تبني مفاهيم التنمية المستدامة ، وتشجيعهم على تجاوز الواجبات القانونية التي تتعرض لها كل المنظمات[10].

وترتكز المواصفة على عدد من المبادئ تضم الامتثال للقانون ، احترام المبادئ والتوجيهات المعترف بها دوليا ، الاعتراف بأصحاب المصلحة واهتماماتهم ، المساءلة ، الشفافية ، التنمية المستدامة ، السلوك الأخلاقي ، المنهج الحذر واحترام حقوق الإنسان الأساسية والتنوع[11].

ثانيا : الإطار النظري لحوكمة الشركات

1. تعريف حوكمة الشركات :

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح و محدد لحوكمة الشركات ، بل تنوعت التعاريف لارتباط مفهوم الحوكمة بمجالات و أطراف متعددة ، و فيما يلي سنحاول استعراض بعض التعاريف التي قدمتها بعض المنظمات العالمية و اللجان و الهيئات الدولية كما يلي :

- **عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)** الحوكمة على أنها :"حوكمة الشركات هي مجموعة العلاقات بين الشركة ،مجلس الإدارة و الملاك و كل الأطراف التي لها علاقة مع الشركة ،و هي الاسلوب الذي يوفر الهيكل أو الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد و تحقيق أهداف الشركة ،و مراقبة الأداء و النتائج وصولا للأسلوب الناجح لممارسة و إدارة السلطة و الذي من خلاله يتم تقديم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة في سعيه لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة و مساهميها و تسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد الشركة بكفاءة "[12].
- كما **عرفها معهد المدققين الداخليين(IAA)**: " العمليات و الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر و مراقبة مخاطر الشركات ،و التأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف و المحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها "[13].
- و عرفتها لجنة **Cadbury** بأنها **"النظام الذي تتم بواسطته توجيه ورقابة الشركة ويتفق مع وجهة النظر هذه"**. أما **Cardon** فعرفتها هذه اللجنة في تقريرها الصادر عام 1998 في بلجيكا بأنها **"مجموعة من القواعد القابلة للتطبيق في مجال توجيه ورقابة الشركة"** (Cardon , 1998: 42).
- **عرفها البنك الدولي** :الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال و الأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة و الموجه للدول و الشركات التي تشكك في الاصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل[14].

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن حوكمة الشركات في الحقيقة ما هي إلا نظام يسمح بتسيير العلاقات بين جميع الأطراف المرتبطة بالشركة ، لحماية المصالح و التأكد من وصول الشركة للأهداف المسطرة ،مع الرقابة على أداء إدارة الشركة و الـــتأكد من اتخاذها القرارات الصحيحة بعيدا عن أي تضارب في المصالح .

2. خصائص الحوكمة :

يشير مصطلح الحوكمة إلى الخصائص التالية :

1. **الانضباط** :أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح ،و يقصد بذلك الانضباط في أداء كل عمل ؛

2. **الشفافية** :تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث أن تركز على المصداقية و الوضوح و الافصاح و المشاركة ؛
3. **الاستقلالية** :و التي تحقق من خلال :
   - ✓ وجود رئيس إدارة مستقل عن الإدارة العليا
   - ✓ وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي
   - ✓ وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل
4. **المساءلة** : تعني الحساب على أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل او تولي المسؤولية ؛
5. **المسؤولية** : أي أمام جميع الأطراف ذوي مختلف أصحاب المصلحة في المنشأة؛
6. **العدالة** : يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة ؛
7. **المسؤولية الاجتماعية** : المسؤولية تجاه أصحاب المصالح[15].

3. مبادئ حوكمة الشركات :

تستند تطبيق الحوكمة على مجموعة من المعايير و المبادئ المقبولة دوليا ، و قد توصلت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD إلى تلك المعايير و إصداراتها عام 1999 م تحت عنوان "مبادئ حوكمة الشركات " و تتكون من خمسة معايير و في سنة 2004 أصبحت مبادئ أساسية يمكن اظهارها في الشكل التالي :

الشكل(02): مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية

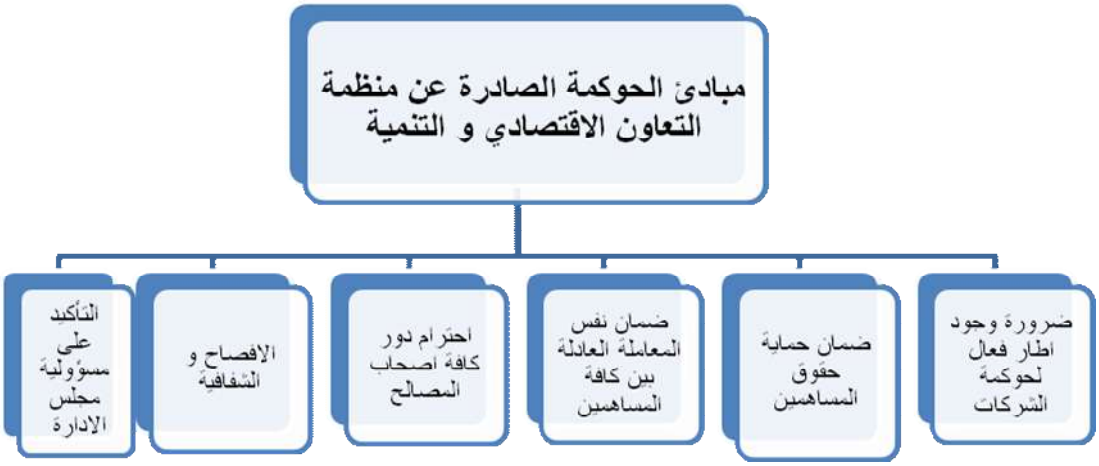

4. العلاقة بين الحوكمة و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة :

حوكمة المؤسسات وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا بالنسبة للموضوعات المحورية الأخرى . فالمؤسسة التي تهدف لأن تصبح مسؤولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظام لحوكمة المؤسسات يمكن المؤسسة من توفير إشراف عام و وضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية[16].

و تكمن أهمية الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المجال الاجتماعي ، مما يترتب عليه زيادة في كفاءة استخدام المؤسسات لمواردها في المجال الاجتماعي و تعظيم قيمتها و تدعيم قدرتها التنافسية ،و يساعدها على التوسع و النمو و الاستدامة ، و و يمكن إظهار ذلك فيما يلي :

1. وضع قواعد السلوك المهني للعمل بها بما يتلائم مع المعايير التي ينبغي أن تنتهجها المؤسسة في تحقيق أهدافها ؛
2. اختيار اعضاء مجلس الإدارة و العمال وفق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب ؛
3. بناء رؤية واضحة عن الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات من حيث الالتزام بحقوق أصحاب المصالح و الالتزام البيئي ؛
4. تطبيق مبادئ الحوكمة يعطي قناعة للمؤسسات بالدور الحتمي لها بتبني المسؤولية الاجتماعية كما تعمل على إقناع كل طرف داخلي أو خارجي بواجبه و مكانته في تحقيق ذلك[17].

ثالثا: دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الإجتماعية في مؤسسة NCA ROUIBA

1. تعريف المؤسسة :

مؤسسة **ROUIBA** هي واحدة من بين أهم مؤسسات المشروبات المعنية بإنتاج العصائر بالجزائر ، تأسست بموجب عقد مؤرخ في 08 أفريل 1966 م في الجزائر العاصمة ،و هي مؤسسة ذات أسهم (SPA)تابعة للقطاع الخاص تم إنشاؤها من طرف الإخوة "عثماني" ،بلغ عدد عمالها 480 عاملا سنة 2013 ،اما رأسمالها الاجتماعي فيقدر ب 000 195 849 دج مقسم إلى 19 مساهمين ،تقوم المؤسسة بتسويق جميع منتجاتها بعلامة **ROUIBA** نسبة للمنطقة التي توجد بها .

2. الحوكمة و المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسة ROUIBA :

تعتبر شركة "أن سي رويبة "واحدة من أولى الشركات الجزائرية التي تبنت أسس "حوكمة الشركات" ،منذ أن تم تطبيق هذه المبادئ على المستوى الدولي كمجموعة من القواعد يحترمها المساهمون و صناع القرار و إدارة الشركة .و قد ساهم رئيس مجلس إدارة الشركة في صياغة ميثاق الحكم الراشد بالجزائر .

وخير دليل على اعتماد المؤسسة لمبادئ حوكمة الشركات تركيبة مجلس الإدارة و اللجان التابعة له فإدارة شركة "أن سي رويبة " تتكون من :

***الجمعية العامة** : تتكون الجمعية العامة من المساهمين أو الممثلين القانونيين لهم ، و هذه الاجتماعات العامة العادية أو غير العادية تعقد و تنظم وفقا للقانون التجاري .

* **مجلس إدارة** : يتكون من 11 عضوا تنتخبهم الجمعية العامة ،إضافة إلى لجان تساهم في تطبيق قواعد و أحكام حوكمة الشركات :

- **اللجنة الاستراتيجية** :تم انشاؤها سنة 2005 و تضم المدير العام و كبار المسؤولين التنفيذيين و تقوم بصنع القرارات و تقديم التوصيات حول استراتيجية الشركة ؛
- **لجنة التدقيق** : تقوم بالتنسيق بين قسم المراجعة الداخلية للشركة و المراجعين الخارجيين لها ؛
- **لجنة المكافآت** : تحدد هذه اللجنة امكانية صرف مكافآت سواءا للموظفين أو المديرين التنفيذيين سنويا ؛
- **لجنة الأخلاقيات و البيئة و التنمية المستدامة** : المهمة الرئيسية لهذه اللجنة مراقبة مدى حماية الشركة للبيئة و امتثالها لأخلاقيات الأعمال .

كما يشكل العامل البشري اليوم القلب النابض للشركة وبلوغ رقم أعمال 7 ملايير دينار خير دليل على ذلك. وبهذا أصبحت العلامة الرائدة في المغرب العربي ، كما تصبو لأن تصبح العلامة الأولى في إفريقيا. ومن أجل ذلك قامت الشركة أيضا بإدماج معايير ''ايزو 26000 ''، " ايزو 14001 ''، ''ايزو22000 '' و ''ايزو9001'' .

وتم أيضا توثيق التزاماتها في ما يخص التنمية المستدامة لآفاق 2030 ، في إطار تشجيع التنمية البشرية وبلوغ الحياد الايكولوجي ، وكذلك ترقية الاستهلاك المسؤول والمستدام.و ذلك من خلال اتخاذ سياسة تعتمد على :

- صون وتطوير علاقة دائمة مع جميع الأطراف بضمان اتصال تفاعلي.
- تقديم للزبون والمستهلك منتجات وخدمات تلبي احتياجاته ، وتحترم القواعد القانونية والتنظيمية ، والتزامات معايير الجودة المنصوص عليها.
- تطبيق تسيير صارم وشفاف من أجل ضمان توافر الموارد وجني عائدات من الاستثمارات.
- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال تشجيع التكنولوجيات النظيفة وتكنولوجيات الرسكلة ، والوقاية من مخاطر التلوث.
- ضمان كل شروط السلامة والصحة للعمال في أماكن العمل ، والحيلولة دون وقوع حوادث العمل والحوادث العرضية وفقا لمعايير النظافة والسلامة.
- تشجيع إقامة إدارة شراكة من خلال تطوير المسؤوليات الفردية ، وتحفيز الابتكار والتطوير المنهجي.
- تعزيز الحوار الاجتماعي ومكافحة كل أشكال التمييز والتهميش .

وبفضل التزام شركة '' أن.سي.أ رويبة '' بالجودة والنوعية ، بالإضافة إلى شهادات المطابقة المختلفة التي اكتسبتها ، تم اختيارها لتمثيل الجزائر كشركة رائدة في إطار مشروع (RS-MENA) برفقة ''ايزو'' والمعهد الجزائري للمعايير (IANOR) لترقية المعيار الجديد ''ايزو 26000 '' المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. هذا المشروع هو مشروع عالمي لترقية هذا المعيار الجديد (نشر في 2010) ، يتم تمويله من قبل الوكالة السويدية(SIDA الوكالة السويدية للتنمية الدولية)، ويخص ثماني بلدان نموذجية هي : الجزائر ، تونس ،

مصر ، الأردن ، لبنان ، سوريا ، العراق والمغرب. كما يقدم هذا المعيار قواعد توجيهية لأية منظمة تسعى إلى تحمل المسؤولية لأية نتائج ناجمة عن قراراتها وأنشطتها.

و الذي يتضمن 07 محاور أساسية كما يمثله الشكل الموالي:

الشكل(03): محاور مواصفة ايزو 26000

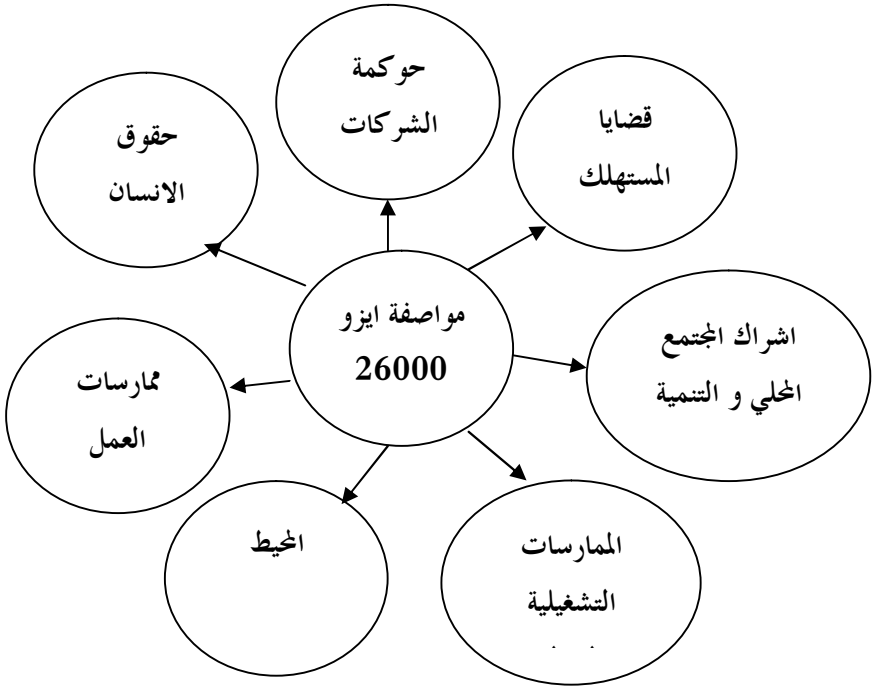

Source: ISO ,**Discovering IS026000**,P:6-7, on the web site: *www.iso.org*

و تعتبر المسؤولية الاجتماعية من بين القيم التي تتبناها المؤسسة بالاعتماد على الركائز التالية :

الشكل (04) : ركائز المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسة "أن سي رويبة "

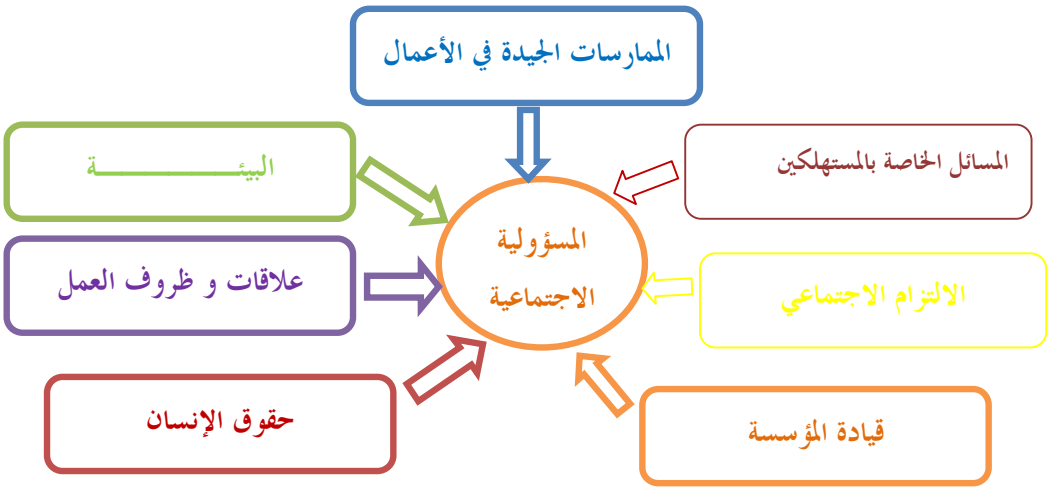

المصدر : وثائق المؤسسة .

و بالتالي يمكننا تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى NCA رويبة في:

أ- **المسؤولية اتجاه الأجراء:**

1. نشر ثقافة التميز : إن نجاح شركة "رويبة" وخبرتها يرتكزان بالأساس على موظفيها. ولهذا فقد حاولت مكافأتهم على مجهوداتهم من خلال سياسة أجور عادلة ، ومنحهم إمكانية التنقل في الداخل والخارج ، ووضع خطة تنمية ذاتية ومهنية فردية.

2. تطوير المهارات المهنية للموظفين : بفضل سياسة التدريب المستمر للموظفين ، يتم دمجهم في مناهج دراسية تسمح لهم باكتساب مهارات لتكون لهم مؤهلات أفضل ، ويتم توجيههم في مسار مهني يتطور باستمرار. كما تشكل الحركية المهنية أو الجغرافية للموظفين إحدى العناصر الأساسية للتنمية في الشركة وتحقيقا لهذه الغاية ، تقدم لجميع موظفيها برنامجا لحركية داخلية تنسجم مع مبادئ مشتركة.

3. توفير ظروف عمل مواتية للتطوير المهني : لتوفير أفضل ظروف العمل تم انشاء مرصد للراحة.بالإضافة إلى ذلك ، قامت الشركة بتنفيذ سياسة حماية العمال من المخاطر المهنية. فكلما كانت صحة الموظفين أحسن ، تحسن الأداء أكثر.كما وضعت الوقاية الصحية والأمن من بين الأولويات ، وترجم هذا سنة 2015 بإنشاء عيادة طبية مجهزة بكامل الوسائل ، وأطباء أخصائيين ، ودورات تدريبية لجميع الموظفين ، وحملات لكشف الأمراض. إن الوقاية الصحية والأمنية هي أكثر من استراتيجية ، بل هي جزء لا يتجزأ من جميع أنشطة الشركة.

ب- **المسؤولية اتجاه الزبائن و المستهلكين:** شركة " أن.سي.أ رويبة "التي تأسست سنة 1966 ، هي أقدم علامة لصنع العصير ومشروبات الفواكه في الجزائر سطرت الشركة عدة أهداف تتمثل في منح المتعة للمستهلكين عبر منتوج ذو نوعية ، والمساهمة في نفس الوقت في خلق الثروة المستدامة . ووضعت دائما المستهلك في قلب نشاطها ما سمح لها بكسب رهان الثقة والنوعية.

ت- المسؤولية اتجاه البيئة: من خلال مهمتها كشركة مواطنة ، تساهم في الحفاظ على البيئة من خلال مسعى يهدف إلى الاقتصاد في الموارد الطبيعية ، وذلك باستخدام التكنولوجيات النظيفة ، واللجوء إلى عمليات إعادة الرسكلة.

الخاتمـــــــــــة :

لقد جعلت حوكمة الشركات المسؤولية الاجتماعية أحد خصائصها لأنها تقوم بحماية مصالح مختلف الفئات الاجتماعية و التي لها علاقة بالمؤسسة و السبب في ذلك يرجع إلى كون البيئة التنافسية أصبحت تخضع إلى قوانين جديدة تقوم على احترام البيئة التي تعمل بها الشركة و كذا مختلف المتعاملين معها.

من خلال هذه الدراسة سعينا إلى تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية و حوكمة الشركات و تبيان دور حوكمة الشركات في تحسين فعالية المسؤولية الاجتماعية للشركات ،كما قمنا بدراسة مدى مساهمة الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة الرويبة (NCA ROUIBA).

النتائج و التوصيات :

و توصلت دراستنا للنتائج التالية :

- تعمل الحوكمة على تعميق الحس الاجتماعي من خلال مجموعة قواعد و مبادئ تحدد الممارسات و السلوكات التي تقوم بها الإدارة و التي تتوافق مع الإطار القانوني و الاجتماعي ؛
- تساعد مواصفة الايزو 26000 المؤسسات على العمل بطريقة مسؤولة اجتماعيا بما يحقق النفع للمجتمع و يلبي متطلبات التنمية المستدامة؛
- تسعى شركة "أن سي رويبة " إلى الالتزام بكل مسؤولياتها الاجتماعية و هذا يظهر جليا من خلال الشهادة التي تحصلت عليها من المنظمة الدولية للتقييس فهي متحصلة على مواصفة ايزو9001 ، ايزو 14001 ،ايزو 22000 ؛
- تعتبر شركة "أن سي رويبة " الشركة الجزائرية الأولى التي تبنت مواصفة ايزو 26000 ضمن البرنامج الوطني RS-MENA و التي تهدف لدمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن خطط و عمليات الشركة ؛
- تطبيق شركة "أن سي رويبة " لقواعد و مبادئ حوكمة الشركات إضافة لتبنيها لمعايير المسؤولية الاجتماعية جعلها تحقق نتائج جد ايجابية ،و تصبح في صدارة الشركات المنتجة للمشروبات و العصائر بالجزائر .

و لذلك و بناء على إشكالية و نتائج الدراسة ، فإنه يمكن إيجاز أهم التوصيات كالآتي :

- ضرورة اهتمام المؤسسات بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ؛
- العمل على تحديث الأطر القانونية و التنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين ،الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار و تعظيم دور الشركات في هذا المجال ؛
- ضرورة إلزام المؤسسات الجزائرية بتبني مواصفة ايزو 26000 و التي تعتبر مرجع رئيسيا أمام جميع المؤسسات للتأسيس و العمل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ونظرا لأهميتها في توجيه هذه المؤسسات نحو الخدمة المجتمعية في كل مشروعاتها و برامجها ؛
- العمل على إحداث دليل لحوكمة الشركات في الجزائر يعمل على تجسيد الدور الاجتماعي و البيئي للمؤسسات و إلزام جميع المؤسسات المعنية بتطبيقه من خلال آليات واضحة و محددة .

الهوامش و المراجع المعتمدة:

[1] طاهر محسن المنصور الغالبي، د.صالح مهدي محسن العامري، "**المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال : الأعمال والمجتمع** "، دار. وائل للنشر ، الطبعة الثانية، 2008 ، ص 54-62.

[2] تامر ياسر البكري، "**التسويق والمسؤولية الاجتماعية**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2001 ، ص 7

[3] ضياف نوال ،"**المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية**" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص موارد بشرية ،جامعة تلمسان ، 2010/2009 ، ص .21

[4] وفاء التميمي ،"**واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في التسويق للشركات المنتجة لمستحضرات التجميل** "، مقال منشور في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 6 ، العدد 3 ، 2010 ، ص: 353.

[5] مراد سكاك،" **تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،العدد 11السنة 2011،ص .203

[6] عبد الوهاب دادن ، رشيد حفصي ، "**تحليل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصينية و المؤسسات الجزائرية كبعد للادماج في حوكمة الشركات** "، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،ورقلة ، الجزائر ، 25-26 نوفمبر 2013.

[7] طاهر محسن منصور الغالبي ، وائل محمد صبحي ادريس ، "**الادارة و الاستراتيجية (تصور منهجي متكامل)**"، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن – ،طبعة 1 ،2007 ، 531.

[8] عاملة محسن أحمد ناجي ،"**إدراك المستهلك العراقي للمسؤولية الاجتماعية في الشركات** "، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ، العدد28، 2011، ص: 120.

[9] مقدم وهيبة ، بكار بشير ، "**المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية** "،

[10] ISO, **Discoverin IS026000**,P:3.on the web site: *www.iso.org.*

[11] بحوصي مجذوب ، بخوش مديحة ،"**دور مواصفة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية** "، الملتقى الدولي الثالث :منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية ، جامعة بشار 14-15 فيفري 2012.

[12] Isabelle Lacroix et Pier-Olivier ST-Arnaud ;" **la gouvernance** : **tenter une définition** " ; cahiers de recherche en politique appliquée ;Vol IV ,numéro3 ;Automne 2012;p 24.

[13] The Institute Of Internal Auditors;"**The lessons that lie Beneath – Tone at the Top–**";February 2002;Usa;p2.

[14] محسن أحمد الخضيري ، **حوكمة الشركات** ، الطبعة الأولى ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،2005 ، ص 54 .

[15] طارق عبد العال حماد ،"**حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية ، مصر ، 2005، ص 12.

[16] بن ساسي الياس ، ايمان بن عزوز ،" **الحوكمة و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية** – العلاقة و الاهداف – "، الملتقى العلمي الدولي حول أليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،ورقلة ، الجزائر ، 25-26 نوفمبر 2013.

[17] غردي محمد ، "**دور مبادئ و أسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية** '، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 9 ، سبتمبر 2013 ، ص 74.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

ليلى ريمة هيدوب، الطاهر بن عمارة، محمد زرقون (2018)، **الحوكمة كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل المواصفة الدولية إيزو 26000 - دراسة حالة مؤسسة الرويبة NCA Rouiba** -. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 04 (العدد01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص.37-46.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).